الإجابة النموذجية لإمتحان طلبة الإقتصاد النقدي وسوق رأس المال 2023 - 2024

A/ أجب عن هذه الاساسيات في الفكر النقدي ومكوناته : **(1.5 نقطة لكل إجابة صحيحة)**

1. ما هو الفرق بين عرض النقود وكمية النقد وإصدار النقود ؟

عرض النقود : هو عملية طرح وسائل الدفع إلى التداول لإتمام المعاملات والمبادلات .
كمية النقود :هي اجمالي وسائل الدفع المتوفرة في السوق من نقود وأشباه النقود لإبراء الذمم أو اتمام المعاملات
إصدار النقود :عملية استزادة وسائل الدفع بقرار من البنك المركزي بناء على معطيات اقتصادية جيدة ملائمة

2. ما هو الفرق بين سحب النقود واعدام النقود ؟

سحب النقود : هو عملية يقوم بها البنك المركزي (عبر البنوك التجارية أو السوق المفتوحة بيعا) لإخراج كمية معينة من النقود من دائرة التداول والإستعمال ،
اعدام النقود : هي عملية ميكانيكية يقوم بها البنك المركزي لفرض عدم إمكانية إعادة كمية معينة من النقود أو نوع معين من النقود، لتداولها لاحقا ، وذلك بواسطة خرمها ، أوثقبها أو احراقها .

3. هناك أدوات مهمة لضبط السياسة النقدية آت بثلاث منها ؟

من أدوات ضبط السياسة النقدية : سعر الفائدة ، السوق المفتوحة ،سعر الخصم وإعادة الخصم ،الاحتياطي القانوني ،الرقابة النوعية .

4. الفرق بين الناتج المحلي الخام والناتج الوطني الخام ؟

الناتج المحلي الخام هو نتاج الدورة الإقتصادية والنشاط الإقتصادي في سنة ما سواء أكان المساهم في النتيجة من الوطنيين أو الجانب ؛
الناتج الوطني الخام : هو مجموع ما ينتجه الجزائريون فقط في الدورة الإقتصادية (فترة السنة) سواء أكان داخل الوطن أو خارجه ؛

5. هناك طريقة غير معلن عنها للجم التوسع في منح الإئتمان يطلق عليها طريقة الشرائح ، ففيما تتمثل آليتها ؟

طريقة الشرائح تقضي بأن تقدم القروض بأسعار فائدة متزايدة وفق شرائح مبالغ محددة ، أي لكل شريحة سعر فائدة خاصة بهما تقسم المبالغ المطلوبة لإقتراضها على عدة شرائح ترتفع معها اسعار الفائدة ، مما يكبح التوسع في طلب القروض ، والاكتفاء بالمبالغ المتوافقة مع القدرة الذاتية لدفع خدمات الديون .

B/) من بين المصطلحات العملية لنظرية النقود التالي :

1) ماهي محتويات (مضامين) المجمعين M_1 و M_2 ؟(2 نقاط)

المجمع M_1 هو ذلك المجمع الذي يضم وسائل الدفع المباشر أي وسائل الدفع الجاهزة المتكونة من النقود القانونية (النقود الورقية + النقود المساعدة (المعدنية) بالإضافة إلى الحسابات الجا رية ، ويقضي صندوق النقد الدولي إدراج ما في الحسابات البريدية أيضا .
المجمعM_2 وهو M_1 بالإضافة إلى الودائع لأجل لدى البنوك التجارية

2) ماهي آثار زيادة كمية النقود مع كل حالة على حدة : (4 نقاط)

I. زيادة حجم السلع والخدمات ؟

إذا زادت كمية النقود في ظل زيادة حجم السلع والخدمات فهذا يعني اما زيادة متناسبة مع كمية النقود او زيادة تقل او تنقص عن نسبة زيادة كمية النقود وترجمتها الأولى نوع من التوازن وفي الثانية بعض التضخم من زيادة كمية النقود او نوع من الكساد باختلال التوازن بين اجمالي السلع والخدمات .

II. ثبات حجم السلع والخدمات ؟

زيادة كمية النقود مع ثبات إجمالي حجم السلع والخدمات أي تصبح كمية النقود أكبر من إجمالي كمية السلع والخدمات وبالتالي السماح بظهور الظاهرة التضخمية لاختلال التوازن بين كمية النقود وإجمالي السلع والخدمات

III. تراجع حجم السلع والخدمات ؟

في هذه الحالة تتعاظم الظاهرة التضخمية بحجم كمية النقود الزائدة

C) أجب عن السؤالين التاليين

1. ماذانقصد بخلق النقود وكيف يتم هذا الخلق (2نقاط)

2. **خلق النقود** : هي قدرة المنظومة المصرفية على إضافة وسائل دفع والوفاء بالإلتزامات من خلال العملية الإئتمانية (الودائع في الحسابات البنكية وتقديم قروض) أي ما تساهم به البنوك التجارية في خلق وسائل الدفع للمؤسسات من خلال استقبال اموال الودائع والإستدانة منها وما تفعله نسبة الاحتياطي القانوني في العملية وبالتالي صرف هذا الأموال عبر بنوك الإئتمان (القروض) وتتوسع كلما ضاقت نسبة الاحتياطي القانوني

3. النقود الإليكترونية تسمية غير سليمة ولا صحيحة قد تكون هذه التسمية اسلم على النقود الرقمية أو النقود الافتراضية (WEB) لماذا وكيف ؟(2نقاط)

لأن ما يسمى بالنقود الإليكترونية ليست أكثر من محامل لأرصدة العون الاقتصادي في البنك أو البريد للتحقق من سيرورات هذه الارصدة وتثبيت عمليات ايداع المبالغ وسحبها أي أن الشرائح الإليكترونية في البطاقات ليست أكثر من محمل توطن فيه كل العمليات المتعلقة بالحساب إيداعا وسحبا ، اما الإفتراضية فهي نقود يتم تداولها وضبط سيروراتها والمبادلات التي تجري في ظلها تكون إليكترونيا ونقودها غير ملموسة ولا حقيقية إنما هي نقود افتراضية على الويب

D) السؤال المركزي : حلل وناقش (5 نقاط)

قرر الوزير الأ ول الأسبق لحكومة العصابة احمد اويحي اللجوء إلى التمويل غير التقليدي للإقتصاد لمواجهة عجز الميزانية، فماذا يعني ذلك ؟ ولماذا أفرز القرار مجموعتين متناقضتين بشأن صحة هذه الخطوة وضرورتها ، وفي مقدمتها الموقف العلني لصندوق النقد الدولي الذي حذر الحكومة من خطورة هذه الخطوة ، فلماذا ؟ ولماذا لا يصحّ سحب هذا الحل على الإقتصاد الجزائري ؟ ولماذا تراجعت عنه أخر حكومة بعد الاطاحة بالرئيس المخلوع آنذاك

وفقا لما درسناه فإن التمويل غير التقليدي هو الاعتماد اساسا على الاصدار النقدي لتمويل العجز وان كل زيادة في كمية النقود بلا مقابل مادي من ناتج محلي خام أو ذهب أو فائض في ميزان المدفوعات سيؤدي حتما إلى الارتفاع العام للأسعار بحكم وجودكميات كبيرة لكتلة النقود وثبات انتاج الخيرات أو تراجعه، والذي سيترجم حتما بتضخم ، وهو ما حذر منه رسميا صندوق النقد الدولي وثلة معتبرة من المختصين واساتذة الاقتصاد في مختلف الجامعات ، واعتبارها خطوة غير سليمة وخطيرة تهدد الاقتصاد الوطني ، بما يفي القول انه لا يمكن سحب هذا القرار- الخيار على الاقتصاد الجزائري لأنه اقتصاد غير ديناميمي و يعاني من مشاكل جمة وفي النهاية ضعف عمة الناتج المحلي الخام الذي يخلق قيمة مضافة وخيرات متنوعة يمتص كتلة النقود المضافة او الجديدة ، وهذا ما دفع الحكومة التي خلفت حكومة المطاح به اويحي باتخاذ قرار غير معلن بوقف العمل بالتمةيل غير التقليدي للأقتصاد ووقف اصدار النقود وعرضها.

استاذ المقياس: الدكتور محيي الدين شبيرة